

Distr.: General
6 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٤ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٨	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع
١٠	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
١٠	العنصر ١ - التجارة الدولية في السلع والخدمات
١٤	العنصر ٢ - السلع الأساسية
١٦	البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات
١٩	البرنامج الفرعي ٥ - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة
٢٢	البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
٢٤	الولايات التشريعية

* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

310314 310314 14-25431 (A)



التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وسيساعد المؤتمر، من خلال أعماله في مجال تعزيز العولمة التي محورها التنمية، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وسيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والتعامل مع الفرص والتحديات المنبثقة عن العولمة. وسيواصل المؤتمر على وجه الخصوص تعزيز جهوده الرامية إلى دعم التنمية في أفريقيا في جميع مجالات خبرته.

١٠-٢ ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه سيضطلع المؤتمر في إطار تنفيذ ولايته بما يلي:

(أ) إجراء البحوث والتحليلات في مسائل التجارة والتنمية المطروحة منذ أمد طويل والمستجدة؛

(ب) السعي لبلوغ توافق في الآراء بشأن الجهود المبذولة لتشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

(ج) دعم البلدان في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري والاقتصاد العالمي، وتحقيق النمو المستدام والتنمية.

١٠-٣ وسيسعى مركز التجارة الدولية إلى تحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقاً لذلك الهدف سينصب تركيز المركز على تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في مجالي معلومات التجارة وتطوير الصادرات.

١٠-٤ وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال هذه الأركان الثلاثة، ويواصل في نفس الوقت الاستجابة لجميع الدول الأعضاء والخضوع لمساءلتها. وسيواصل المؤتمر أيضاً بذل الجهود لتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، بما في ذلك عن طريق الإدارة القائمة على النتائج.

١٠-٥ ويتلقى البرنامج إرشادات من دورات المؤتمر التي تُعقد كل أربع سنوات، ومن مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمؤتمر، وتلك

التي ستُتخذ في الدورة الرابعة عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. ويظل الأونكتاد مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضطلع المؤتمر بالمسؤولية عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما يتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦.

٦-١٠ ونظرا للترابط الوثيق بين كثير من التحديات الإنمائية، يسهم الأونكتاد في التصدي بفعالية لهذه التحديات من خلال المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة وفي التشجيع على اتباع هذا النهج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظرا لكون النتائج المستدامة والشاملة للجميع في عالم يعتمد بعضه على بعض تستلزم استجابة جماعية على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الأونكتاد إحدى الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ببناء توافق في الآراء بشأن عولمة أوثق صلة بالتنمية تؤدي إلى نمو أسرع وأكثر استقرارا وإلى التنوع الاقتصادي والإدارة المستدامة للديون وتهيئة فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٧-١٠ وسيعالج مركز التجارة الدولية الجوانب التشغيلية لتعزيز التجارة وتطوير الصادرات. وتمثل رؤيته الاستراتيجية في تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين من خلال التجارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية. وتمثل التحديات الاستراتيجية التي يواجهها المركز في هذا السياق في تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي وتحسين أداء هيئات دعم التجارة لفائدة المشاريع التجارية وتحسين القدرة التنافسية الدولية لهذه المشاريع.

٨-١٠ وسيسعى الأونكتاد لتنفيذ برامجه الفرعية دعما للهدف الرئيسي للبرنامج. ويدرس البرنامج الفرعي ١ استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي تسوده العولمة وما يتصل بذلك من مسائل. أما البرنامج الفرعيان ٢ و ٤ فيسهمان في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ويسهم البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية من البرنامج الفرعي ٤ في تحقيق أقصى قدر من المكاسب المتأتية من العولمة لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية. ويغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية للاقتصادات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة. أما الشواغل القطاعية لتلك البلدان فستعنى بها أيضا برامج فرعية أخرى بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

١٠-٩ وسيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعمل أيضاً على تعزيز التنسيق بين شعبه، لا سيما في برامج التدريب وبناء القدرات.

١٠-١٠ وسيُسهم الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حال موافقة الجمعية العامة عليها، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالشرائط العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية، وصنع القرار الاقتصادي العالمي، والتعاون فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٠-١١ وسيُسهم الأونكتاد أيضاً في تنفيذ توافق آراء مونتريري الذي تم التوصل إليه خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ومتابعته؛ وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وخطة تنفيذها؛ والوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها؛ وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ ونتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي جرى في عام ٢٠٠٨؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيساعد الأونكتاد أيضاً على مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الدوحة الوزاري المنبثق عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك سيسهم الأونكتاد في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق).

١٠-١٢ وسيُسهم الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية، في تنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة وفي معالجة المسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ كما سيضطلع بعمليات مشتركة على الصعيد القطري وبتعزيز التعاون بين الوكالات في إطار المبادرات الشاملة للمنظومة.

البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع المستويات من أجل النمو المطرد، والتنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد البيانات التي يدلي بها مقررو السياسات والمستفيدون الذين يبنون فائدة البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني، وذلك أثناء مناسبات منها الاجتماعات الحكومية الدولية ٢' زيادة عدد الإشارات في وسائط الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية القائمة على النمو التي تدعو إليها بحوث المؤتمر ٣' عدد من أنشطة الأونكتاد، بما في ذلك المنشورات وحلقات العمل، التي تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٤' زيادة عدد الجامعات ومراكز البحوث التي تستعين بخدمات المعهد الافتراضي للمؤتمر	(أ) تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات من أجل تنمية شاملة ومستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي (ب) التقدم المحرز نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتعبئة الموارد الإنمائية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون (ج) تحسن سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبين الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية من أجل اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
(ب) ١' زيادة عدد المؤسسات/البلدان التي تستخدم خدمات بناء القدرات لبرنامج إدارة الدين ونظام التحليل المالي ٢' زيادة عدد ما يشتمل على مساهمات الأونكتاد من مواقف ومبادرات متعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتعبئة الموارد الإنمائية	
(ج) زيادة عدد مستخدمي المؤشرات الإحصائية التي يطورها الأونكتاد وعدد البلدان والأقاليم التي تستخدم تلك المؤشرات	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(د) عدد المبادرات الإنمائية والمؤسسات الفلسطينية المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني	(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصّارة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ولبناء دولة فلسطينية مستقلة

الاستراتيجية

١٠-١٣ سيركز هذا البرنامج الفرعي تحت مسؤولية شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية على ما يلي:

(أ) تحديد احتياجات وإجراءات محددة نابعة من الترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛

(ب) المساهمة في فهم أفضل للتماسك بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(ج) المساهمة في البحث والتحليل بخصوص ما يلي:

١' آفاق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وما تلاها، وأثرها على التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي؛

٢' القضاء على الفقر، وتحقيق توازن مناسب بين النمو والإنصاف والحماية الاجتماعية؛

٣' خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والساحلية، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، في جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجيات إنمائية تتكيف مع تحديات العولمة، ومواصلة دعم البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لاحتياجاتها؛

(هـ) تكثيف التفاعل والاتصال مع الحكومات وواضعي السياسات والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في الدول الأعضاء، لأغراض تشمل نشر أعمال الأونكتاد.

١٠-١٤ وسيتم السعي لتحقيق هذه الأهداف عن طريق البحوث وتحليل السياسات وبناء توافق في الآراء وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، على أساس ما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات مناسبة التوقيت وتطلعية في مجالات الاقتصاد الكلي وسياسات الديون والتنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد، مع مراعاة النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية؛

(ب) صياغة خيارات للسياسات وتوصيات عملية من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على جميع المستويات من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي لتحديات العولمة؛

(ج) تعزيز بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية للبلدان النامية؛

(د) تقديم الدعم لتطوير القدرات المحلية في مجال التدريس والبحوث في البلدان النامية، وإقامة الشبكات الأكاديمية؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية في بناء القدرات الوطنية للإدارة الفعالة للديون بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من أصحاب المصلحة حيثما كان ذلك مناسباً؛

(و) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدراتها الإحصائية الوطنية في مجال التجارة والتنمية من خلال الخدمات الاستشارية والإحصائية وخدمات المعلومات؛

(ز) تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعقبات التي تعترض سبيلها، وتوفير أنشطة تشغيلية فعالة بغية التخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي المفروضة على الشعب الفلسطيني؛

(ح) إجراء البحوث وتحليل اتجاهات وآفاق التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: ضمان النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتطوير المشاريع من أجل تعزيز بناء القدرات الإنتاجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل في جميع البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين القدرة على معالجة القضايا الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالاستثمار وتفاعله مع المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والتكامل الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة	(أ) '١' زيادة عدد الجهات المعنية في مجال الاستثمار التي تستجيب لاستقصاءات التقييم وتبلغ بتحسين قدرتها على معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستثمار
(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها بغية تحقيق التنمية المستدامة	'٢' زيادة عدد البيانات من الصادرة عن الدول الأعضاء وتشير إلى أنها قد نفذت التوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدمت المنهجية التي وضعها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي
(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها بغية تحقيق التنمية المستدامة	(ب) '١' زيادة في عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تستفيد من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وممارسات رشيدة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع
	'٢' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تستفيد من مساعدة الأونكتاد وتسجل تحسناً في الأداء مقاساً بعدة مؤشرات مرجعية يرصدها الأونكتاد

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) '١' زيادة عدد البيانات الصادرة عن واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية التي تبلغ فيها عن أبعاد التنمية المستدامة لتلك الاتفاقات	(ج) زيادة القدرة على معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، فضلاً عن صياغتها وتنفيذها
'٢' زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتفاوض وتنفيذ معاهدات الاستثمار فيما بين أصحاب المصالح الاستثمارية	
(د) '١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم أدوات وتدابير السياسة العامة للأونكتاد في تصميم السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز روح المبادرة والقدرة التنافسية لشركاتها	(د) تعزيز فهم قضايا تنمية المشاريع والقدرة على زيادة القدرة الإنتاجية عن طريق سياسات تنمية المشاريع الهادفة إلى: '١' حفز تنمية المشاريع، ولا سيما ما يختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم المشاريع والروابط التجارية؛ '٢' الترويج لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم
'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة وإقامة المشاريع والتأمين وروابط الأعمال التجارية والسياحة الإلكترونية وتقارير الشركات	

الاستراتيجية

١٠-١٥ سيساعد البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة الاستثمار والمشاريع، جميع البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، في تصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل وتشجيع تحقيق التقدم الفعلي نحو أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع. وتحقيقاً لهذه الغاية سيقوم البرنامج بما يلي:

(أ) تعزيز دور الأونكتاد كمصدر رئيسي للمعلومات عن الاستثمار الدولي؛

(ب) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات المتكاملة وتهيئة بيئة تمكينية والمشاركة في المناقشات المتصلة بالاستثمار الدولي؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛

(د) توفير برامج للتدريب وبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١

التجارة الدولية في السلع والخدمات

هدف المنظمة: كفالة مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في التجارة الدولية من أجل تحقيق نواتج إنمائية أشمل وأكثر استدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين فهم عملية صنع السياسات التجارية وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على اتخاذ التدابير اللازمة لدمج اقتصاداتها بصورة مُجدية في النظام التجاري الدولي، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة	(أ) '١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن الوقوف عليها المتخذة من طرف البلدان والمؤسسات التي تتلقي مساعدة من الأونكتاد لتعزيز مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف وفي أطر التعاون والشراكات، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(ب) '٢' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن الوقوف عليها المتخذة من طرف البلدان النامية لإدماج الشواغل المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية والعمالة والتنمية في أنسب سياساتها الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد المستخدمين الذين يستفيدون من نظام التحليلات والمعلومات التجارية، ومن برنامج الحل العالمي المتكامل للتجارة، ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية، ومبادرة الشفافية في التجارة، والتدريب على التحليل والبحوث التجارية '٢' عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف بهدف تبسيط أو تنسيق التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية بمساعدة الأونكتاد	(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، على اتخاذ القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة، وعلى التصدي للآثار التجارية والإنمائية للتدابير غير الجمركية
(ج) '١' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تضع أو تنقح وتنفذ تشريعات وأطرًا مؤسسية وطنية و/أو إقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) للتنافس وحماية المستهلك، على أساس تبادل أفضل الممارسات واستعراض الأقران فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسات '٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة وتتطوع لاستعراضات قوانين وسياسات المنافسة التي يجريها الأقران	(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية ولوائح حماية المستهلك
(د) '١' زيادة في عدد البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومبادرات تنظيمية وترتيبات مؤسسية بغية الاستفادة من التجارة وفرص الاقتصاد الإبداعي وتعزيز أهدافها للتنمية المستدامة '٢' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركة في الاقتصاد الأخضر ونماذج أخرى في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات التجارة الأحيائية والوقود الحيوي المستدام	(د) تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، على وضع وتنفيذ أهداف يدعم بعضها بعضاً في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة والاقتصاد الإبداعي، ضمن استراتيجياتها الإنمائية على جميع المستويات

الإجراءات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسمح للنساء بزيادة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية	(هـ) عدد البلدان القادرة على تقييم أثر السياسات التجارية على المرأة والقادرة على وضع وتنفيذ سياسات تجارية وسياسات تكميلية ترمي إلى توفير أقصى قدر من الفرص الاقتصادية للمرأة

الاستراتيجية

١٠-١٦ سيعزز هذا البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين وتخفيف حدة الفقر، استناداً إلى التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وإلى نظام التجارة الدولية والروابط بين التجارة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتصدى البرنامج الفرعي للتحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة (ومنها التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص العمل اللائق والأمن الغذائي وتخفيف من حدة الفقر)، ويُقيم آثارها على آفاق التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك على مستوى وضع السياسات الوطنية. ويواصل البرنامج الفرعي تحسين التعاون وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى، وتعزيز تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية. كما سيعزز الاتصالات بشأن عمل المنظومة ونشره.

١٠-١٧ وسيركز البرنامج الفرعي على ما يلي:

- (أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات السياسات التجارية والتجارة الدولية انطلاقاً من منظور إنمائي؛
- (ب) رصد جميع أشكال الحماية وتقديم المعلومات عنها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛
- (ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أولويات التفاوض وتنفيذ الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف وتحسين أقصى قدر من المكاسب الإنمائية؛
- (د) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته انطلاقاً من منظور إنمائي؛
- (هـ) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءه وبعده؛

- (و) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية؛
- (ز) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والساحلية، فضلاً عن البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (ح) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة مشاركتها في إنتاج وتجارة الخدمات العالمية؛
- (ط) مواصلة البحث والتحليل في إطار ولاية البرنامج الفرعي فيما يتعلق بآثار الهجرة والتحويلات على التنمية؛
- (ي) مساعدة البلدان على تعزيز مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛
- (ك) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، بما في ذلك زيادة المشاركة في التصنيع وفي سلاسل التوريد العالمية وتطويرها؛
- (ل) مواصلة العمل بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية، مع التسليم بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقوم بدور قيادي في مسائل حقوق الملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة؛
- (م) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من بينها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛
- (ن) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع سياسات وإجراء مفاوضات تجارية، وإدماج شواغل التجارة والتنمية في سياسات تجارية وطنية من شأنها أن تُسهم في القدرات الإنتاجية وتحقيق الشمول وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛
- (س) معالجة الآثار التجارية والإنمائية للتدابير غير الجمركية من خلال إجراء بحوث وتحليلات شاملة، وإقامة شراكات مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن جمع البيانات عن تدابير السياسات التجارية والتدابير غير الجمركية والقياس الكمي لآثارها؛
- (ع) التشجيع على استخدام سياسات فعالة للتنافس وحماية المستهلك من أجل بناء القدرة على التنافس محلياً ودولياً والتصدي للممارسات المناوئة للمنافسة؛

(ف) معالجة القضايا الناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة في سياق تعزيز التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، والاستفادة من فرص التجارة والاستثمار ذات الصلة بتغير المناخ، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ومصادر الطاقة المتجددة والزراعة العضوية؛

(ص) معالجة التحديات والفرص الناجمة عن الاقتصاد الأخضر وغيره من سبل تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والقدرة على التصدي لتغير المناخ؛

(ق) تعزيز فهم أفضل في صفوف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للصلات القائمة بين التجارة والشأن الجنساني والتنمية، والسياسات والتدابير الرامية إلى تمكين المرأة من الاستفادة من التجارة الدولية وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ر) وضع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات المتصلة به، بما في ذلك من خلال البرامج المتعددة المناحي، مثل مبادرة المعونة مقابل التجارة والإطار المتكامل المعزز، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ش) تبادل أفضل الممارسات بشأن الشراكات من أجل التجارة والتنمية التي يمكن أن تعزز تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠٠٥، حال موافقة الجمعية العامة عليها؛

(ت) الاضطلاع بالبحوث والتحليل بشأن الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص.

العنصر ٢

السلع الأساسية

هدف المنظمة: تسخير مكاسب التنمية ومعالجة مشاكل التجارة والتنمية في اقتصاد السلع الأساسية ومشاكل الاعتماد على السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد تدابير السياسات العامة والأدوات التي أوصى بها الأونكتاد في وضع سياسات تهدف إلى تنويع عائدات التصدير	(أ) تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

الاستراتيجية

١٠-١٨ تتولى المسؤولية عن العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٣ الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية. وسيسهم العنصر في الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة على جميع المستويات للتصدي لتأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على هذه البلدان، وصياغة استراتيجيات وسياسات للاستجابة للتحديات والفرص المتاحة في أسواق السلع الأساسية، ومساعدة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، بما في ذلك مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيواصل العنصر القيام بدور رئيسي، منسقا أنشطته بصورة مناسبة مع الجهات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، في المجالات التالية:

(أ) التصدي لمشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية والصلات بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، ولا سيما الحد من الفقر؛

(ب) العمل في مجالات السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بصورة خاصة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) مواصلة العمل في مجال السلع الأساسية الزراعية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق إنتاج زراعي أكثر استدامة وأغزر، وتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التصدير، مع مراعاة احتياجات صغار المزارعين والتمكين للنساء والشباب؛

(د) مواصلة العمل في مجال السلع غير الغذائية، ولا سيما منها المعادن والفلزات ومنتجات الطاقة، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإدارة المستدامة للموارد؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى:

١' تطوير استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدماج سياسات السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية المستندة إلى قاعدة عريضة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

٢' بناء قدرات جانب العرض من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛

- ٣' مواءمة السياسات الإنمائية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف بهدف المشاركة في السلاسل العالمية أو الإقليمية لقيم السلع الأساسية، بما في ذلك الترفي في تلك السلاسل، وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
- ٤' الامتثال لمعايير التجارة الدولية، وبخاصة التدابير غير الجمركية مثل المعايير الغذائية؛
- ٥' الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
- ٦' إنشاء نظم فعالة للتسويق وأطر لدعم صغار منتجي السلع الأساسية؛
- ٧' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.
- (و) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في:
- ١' المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ٢' السياسات والأدوات المتصلة بالتجارة لأغراض حل مشاكل السلع الأساسية؛
- ٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية الشاملة؛ ودعم النمو والتنمية الشاملين من خلال مرونة وكفاءة الخدمات اللوجستية التجارية ونظم النقل العابر؛ وتعزيز برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين كفاءة واستدامة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	(أ) ١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن الوقوف عليها والتي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، من قبيل الإجراءات الرامية إلى خفض تكاليف النقل والمعاملات؛

وتحسين نظم النقل الفعالة، وتحسين كفاءة النقل وقدرته على الربط؛ وإنشاء إطار قانوني داعم، بمساعدة الأونكتاد.

٣' زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية، لمواصلة تحسين كفاءة الإدارة في مديريات الجمارك لدى تلك البلدان، بمساعدة الأونكتاد

٣' زيادة عدد البلدان النامية التي تسجل تحسنا في أداء لوجستياتها التجارية استنادا إلى مؤشرات مرجعية تتعلق باللوجستيات وكفاءة تصريف الأعمال، وحدوث ذلك في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بمساعدة الأونكتاد

(ب) ١' زيادة عدد ما تتخذه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد، من إجراءات محددة لتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز مساهمات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

٣' زيادة عدد مبادرات التعاون التي تتخذ فيما بين مؤسسات البحوث والمراكز الأكاديمية والكيانات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بمساعدة من الأونكتاد، في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(ج) زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، من خلال أنشطة بناء القدرات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

(ب) تحسين الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(ج) تحسين الإلمام، على الصعيد الوطني، بخيارات السياسات العامة وأفضل ممارسات تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر
اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة
والاستثمار والمسائل المترابطة
قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات
التجارة والاستثمار والمسائل المرتبطة بذلك، نتيجة
للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد

الاستراتيجية

١٠-١٩ سيساعد هذا البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، على تحسين قدراتها التكنولوجية وقدرتها على التنافس في التجارة الدولية، والتنمية الشاملة للبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، وسيساعد بلدان المرور العابر النامية على التغلب على ما تواجهه من تحديات خاصة تتصل بتصميم وتنفيذ هياكل أساسية وخدمات للنقل تتسم بالمرونة والاستدامة، وذلك من خلال:

(أ) تحسين سياسات الخدمات اللوجستية التجارية؛ وتعزيز إدارة عمليات النقل ونظمها ووصلاتها؛ ودعم تصميم وتنفيذ نظم متسقة ومستدامة للشحن، وتعزيز نظم المرور العابر؛

(ب) مواصلة معالجة الاحتياجات التجارية والاستثمارية والإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عن طريق مواصلة دعم البرنامج الفرعي للتنفيذ الفعال لإعلان المائي الوزاري وبرنامج عمل المائي؛

(ج) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، على تصميم وتنفيذ سياسات ملائمة لما تواجهه من تحديات محددة في مجال الخدمات اللوجستية التجارية؛

(د) المساعدة على وضع وتنفيذ أطر مؤسسية وقانونية ملائمة لتيسير التجارة والنقل؛

(هـ) دعم المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية في مفاوضات تيسير النقل والتجارة؛

- (و) إجراء البحوث والتحليل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار كأداة لدعم التنمية الوطنية والصناعة المحلية (في الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة)، وجهود تنويع القدرة التنافسية والتصديرية للبلدان، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا؛
- (ز) المساهمة في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتجارة والقضايا المترابطة في مجالي التكنولوجيا والتنمية المستدامة؛
- (ح) القيام بالبحوث وتقديم المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق المساهمة في الشراكة المتعلقة بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتعزيز استراتيجيات وتشريعات التجارة الإلكترونية؛
- (ط) المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛
- (ي) القيام بدور أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (ك) تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى مُقرّري السياسات والعاملين في مجال التجارة والمجالات المرتبطة بها المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛ ومساعدة البلدان النامية، في نطاق ولاية البرنامج الفرعي، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز الجوانب المتعلقة بنشر أعماله والتعريف بها.

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي، تعمل على بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نموا ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة)، والعمل على إدماج هذه البلدان بشكل تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات (أ) عدد الدول الأعضاء التي تشير إلى جدوى ما يُجرىه السياسات العامة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا الأونكتاد من بحوث وتحليلات في عملية وضع السياسات الوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) عدد الدول الأعضاء التي تشير إلى جدوى ما يُجرىه الأونكتاد من بحوث وتحليلات في عملية وضع السياسات الوطنية	(ب) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات معالجة المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البلدان التي هي بصدد الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً
(ج) عدد من أقل البلدان نمواً التي حققت تقدماً في تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في خططها للتنمية الوطنية وفي تنفيذ مصفوفات العمل الخاصة بالإطار المتكامل المعزز	(ج) تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في خطط التنمية الوطنية
(د) عدد البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة التي استفادت من خدمات التحليل والخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد وغير ذلك من أشكال المساعدة، وحققت تقدماً هيكلية	(د) تحسين قدرات البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة على دعم تحولها الاقتصادي وجهود بناء قدرتها على التكيف

الاستراتيجية

١٠-٢٠ سيركز هذا البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، على تحديد المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي يشملها البرنامج وتعزيز فهمها. وسيضطلع بدور الدعوة في تعزيز توافق الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص تدابير السياسات التي تعالج تلك المشاكل الإنمائية على أفضل وجه. ويشمل ذلك تحديد قضايا ونهج جديدة، فضلاً عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نمواً ومع الشركاء الإنمائيين. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً وبرامج العمل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيساعد البرنامج الفرعي البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي بنجاح. وسيسعى إلى:

(أ) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لموقعها الجغرافي من خلال معالجة احتياجاتها الخاصة؛

(ب) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية وجعل التقدم الاجتماعي والاقتصادي المطرد أمراً ممكناً لمعظم هذه الدول؛

(ج) غرس ممارسة إيلاء اهتمام منهجي في جميع أنحاء الأونكتاد لمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة؛

(د) دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تعزيز التكامل الإقليمي الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٠-٢١ وسترطب نواتج البحوث ارتباطاً وثيقاً بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات وأنشطة المساعدة التقنية، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية التي يشملها هذا البرنامج الفرعي. وسيواصل البرنامج الفرعي التصدي للشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بوسائل منها تعميم بحثه على مقرري السياسات المعنيين.

١٠-٢٢ وسيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان التي يُعنى بها، في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مركز كل منها لدى الأمم المتحدة وفي الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي بغية الحد من الفقر والمساهمة في إتاحة الفرص لأقل البلدان نمواً للخروج من القائمة. وسيضع البرنامج الفرعي توصيات تتعلق بالسياسات لدعم تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان بعد خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً. وسترطب نواتج التعاون التقني للبرنامج الفرعي على بناء القدرات، بما في ذلك تحسين القدرات الإحصائية الوطنية، وكذلك على المشاركة الفعالة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في حملة سياقات منها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة. وستنفذ هذه الأنشطة عند الاقتضاء ضمن إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

١٠-٢٣ وسيسهم البرنامج الفرعي في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وسيعزز جهوده لنشر النتائج الرئيسية المتصلة بأقل البلدان نمواً في تلك البلدان وبين شركائها الإنمائيين. وسيسهم تنفيذ البرنامج الخلف لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ونتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في عام ٢٠١٤، بما في ذلك نتائج استعراضهما، كما سيسهم في تنفيذ برامج الشراكات الإقليمية الأخرى مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكفالة الترابط والاتساق، سيقوم هذا البرنامج الفرعي

بالتنسيق والتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى بشأن الأعمال القطاعية المتصلة بمجموعات من البلدان المعنية. وسيعزز الجهود المبذولة للتوصل إلى فهم أعمق للمشاكل التي تواجهها الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، وذلك عن طريق تناول تلك البلدان بانتظام في البحوث ذات الصلة التي يجريها الأونكتاد وتقديم المساعدة التقنية لها.

البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: تعزيز النمو الشامل والمستدام والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال التجارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية

الإنتاجات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي	(أ) '١' عدد الذكور والإناث من العملاء الذين يبلغون عن وعي أكبر بالتجارة الدولية نتيجة للدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية
(ب) تحسين أداء مؤسسات الدعم التجاري لصالح المشاريع التجارية	(ب) '٢' عدد الحالات التي تم فيها تحسين السياسات و/أو الاستراتيجيات المتصلة بالتجارة و/أو اللوائح التنظيمية بمساهمة من قطاع الأعمال نتيجة لدعم المركز
(ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للمشاريع التجارية	(ج) '١' عدد من المؤسسات التي تبلغ عن تحسن قدرتها على المنافسة نتيجة لدعم المركز
	'٢' النسبة المئوية للشركات التي تملكها وتشغلها وتسيطر عليها النساء والتي تبلغ عن تحسن قدرتها على التنافس الدولي نتيجة لدعم المركز
	'٣' عدد المشاريع التجارية التي تُتم معاملات تجارية دولية نتيجة لدعم المركز
	'٤' النسبة المئوية للشركات التي تملكها وتشغلها وتسيطر عليها النساء التي تُتم معاملات تجارية دولية نتيجة لدعم المركز

الاستراتيجية

١٠-٢٤ يضطلع مركز التجارة الدولية بمسؤولية أساسية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. ويتمشى اتجاهه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي سلم فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تنمية الصادرات ضمن نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الدولية، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية والاتفاقات المتعلقة بالأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، حال موافقة الجمعية العامة عليها. وسيُسهّم تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) والإعلان الصادر عن المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان بجمهورية كوريا في عام ٢٠١١. وسيؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في تعزيز تنفيذ الإعلانات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

١٠-٢٥ والهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تلك التي تملكها النساء من البلدان النامية ويدرّها ويسيطرن عليها، ولا سيما نساء أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، والبلدان المارة بفترات ما بعد النزاع، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من تعزيز قدرتها على التنافس دولياً والوصول إلى أسواق جديدة. وسيتم ذلك عن طريق ما يلي: الدعم المباشر على مستوى المشروع؛ والمساعدة على تعزيز مؤسسات الدعم التجاري؛ وتقديم الدعم من أجل تحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتجارة وبيئة الأعمال التجارية، مع مساهمة قطاع الأعمال التجارية. وسيساعد البرنامج الفرعي المشاريع التجارية، ولا سيما منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في كل من قطاعي السلع والخدمات.

١٠-٢٦ ولتحقيق هذا الهدف، سينفذ البرنامج الفرعي طائفة من أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تقديم المعلومات التجارية من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية في التجارة والمساعدة على بناء القدرات من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشاريع. وسيتم ذلك على نحو يكفل مراعاة الأبعاد الجنسانية والبيئية للتجارة ووضعها في صميم البرامج والسياسات الخاصة بهذا البرنامج الفرعي.

١٠-٢٧ وسيركز هذا البرنامج الفرعي على ما يلي:

- (أ) تعميق الوعي بالقضايا التجارية من خلال أنشطة الدعوة والبحوث الإحصائية والمنشورات، وتوفير قيادة الفكر من خلال الأحداث الكبرى؛
- (ب) تقديم خدمات بناء القدرات والمشورة التجارية للمشاريع التجارية والمؤسسات الداعمة للتجارة وصانعي السياسات بغية إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي، والأهم من ذلك، إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية.
- ١٠-٢٨ سيستفيد مركز التجارة الدولية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من النجاحات التي حققتها خلال فترتي السنتين السابقتين عن طريق قياس إنجازاته من خلال بذل جهود إضافية لتقييم أثر أنشطته.
- ١٠-٢٩ ومن المهم، إذا أراد المركز توسيع نطاق ما ينفذه من أنشطة وما يحققه من أثر، أن يعزز الشراكات القائمة مثل الشراكات مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين مثل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية والإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً، فضلاً عن إقامة تحالفات استراتيجية جديدة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

- ١٩٩٥ (د-١٩) إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازاً من أجهزة الجمعية العامة
- ٢٢٩٧ (د-٢٢) مركز التجارة الدولية
- ٢/٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
- ٢١٠/٥٦ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
- ١/٦٠ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
- ١٧٩/٦٢ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٠٤/٦٣
الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣٠٣/٦٣
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٨٠/٦٥
تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	٢٢٣/٦٧
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤٠/٦٨
التجارة الدولية والتنمية	١٩٩/٦٨
التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	٢٠٠/٦٨
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٠٤/٦٨
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٩/٦٨
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٢٦/٦٨
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٣٠/٦٨

قرارات وتقارير مجلس التجارة والتنمية

خطة العمل	TD/386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة	TD/412

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة	TD/442
النتائج المتفق عليها في استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XXIII)/7
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة	TD/500/Add.1
المعنون: ولاية الدوحة	

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

قرارات الجمعية العامة

التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها	١٨٨/٦٦
تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٨٦/٦٧
نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد	٢١٧/٦٧
النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠١/٦٨
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	٢٠٢/٦٨

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٩٧/٦٦
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
السلع الأساسية	٢٠٣/٦٨

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

قرارات الجمعية العامة

- ٢٥٢/٦٠ القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٩٨/٦٨ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- ٢٢٠/٦٨ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٥/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ٦/٢٠١٢ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

قرارات الجمعية العامة

- ٢٠١/٥٨ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
- ٢/٦٥ الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ٢٢١/٦٧ الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
- ٢٢٢/٦٧ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
- ١٨/٦٨ رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً
- ٢٢٤/٦٨ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

- ٢٢٥/٦٨ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
- ٢٣٨/٦٨ متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

قرارات الجمعية العامة

- ٢٢٩٧ (د-٢٢) مركز التجارة الدولية
- ٢٢٢/٦٤ وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
- ٢٢٧/٦٧ التعاون بين بلدان الجنوب

قرارات وتقارير مجلس التجارة والتنمية

- TD/386 خطة العمل
- TD/500/Add.1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة المعنون: ولاية الدوحة

قرارات ومقررات منظمة التجارة العالمية

- WT/MIN (01)/DEC/1 الإعلان الوزاري
- WT/MIN (05)/DEC برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري
- WT/MIN (11)/W/2 عناصر التوجيه السياسي
- WT/MIN (13)/DEC إعلان بالي الوزاري
- WTO/MIN (13)/36 الاتفاق بشأن تيسير التجارة